



دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة بشركات القطاع العام

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة)

إعداد

لؤي محمد فؤاد يونس

باحث ماجستير - كلية التجارة - جامعة السويس

الأستاذ الدكتور

منى حسن أبو المعاطي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
رئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة السويس

الأستاذ الدكتور

مختار إسماعيل أبو شعيشع

أستاذ المراجعة المتفرغ
كلية التجارة - جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

كلية التجارة - جامعة السويس

المجلد الثالث - العدد الثالث

سبتمبر 2023

رابط المجلة: <https://safq.journals.ekb.eg>

دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة بشركات القطاع العام

ملخص الدراسة:

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة بشركات القطاع العام حيث قام الباحث باختبار العلاقة بين المراجعة الداخلية والحد من المشكلات الاجتماعية وذلك بتحديد دور المراجعة الداخلية في الحد من المشكلات التي تواجه شركات القطاع العام والعمل على حلها باستخدام الأساليب الحديثة للمراجعة الداخلية.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد دراسة ميدانية على عينة مكونة من خمس شركات من شركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول وقام باختيار عينة من ثلاث فئات للشركات المختارة مكونة (أعضاء مجلس الإدارة - مديري العموم - المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية)، وباستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات الدراسة فقد تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام وتحقيق التنمية المستدامة أي أن تفعيل دور المراجعة يؤثر بالإيجاب على تحقيق التنمية المستدامة على المستوى القومي، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين دور المراجعة الداخلية والحد من المشاكل الاجتماعية التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة في شركات القطاع العام.

الكلمات المفتاحية:

(المراجعة الداخلية - معايير المراجعة - التنمية المستدامة - الناتج المحلي الإجمالي - شركات القطاع العام)

Abstract:

The researcher aimed through this study to highlight the role of internal audit in achieving the sustainable development in public sector companies, where the researcher tested the relationship between internal audit and reducing social problems by defining the role of internal audit in reducing problems facing public sector companies and working to solve them using modern methods for internal audit.

To achieve this goal, the researcher prepared a field study on a sample of five companies from the public sector companies affiliated to the Egyptian General Petroleum Corporation, and he selected a sample of three categories for the selected companies composed of (board members - general managers - internal auditors in the Internal Audit Department), and using statistical methods According to the data of the study, it was found that there is a positive relationship between the role of internal auditing in public sector companies and achieving the sustainable development, that is activating the role of auditing positively affects the achievement of sustainable development at the national level, it was also concluded that there is a strong correlation between the role of internal audit and the reduction of social problems that impede the achievement of sustainable development in public sector companies.

Keywords:

(Internal Audit - Audit Standards - Sustainable Development - Gross Domestic Product - Public Sector Companies)

أولاً : المقدمة وطبيعة المشكلة :

تعرف المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة داخل المنشأة للقيام بمساعدتها في المجالات المختلفة لتحقيق أهدافها الإدارية ، حيث أن لها دور هام في العمل على الحد من ارتكاب الأخطاء والغش ورفع كفاءة المنشآت ومنها شركات القطاع العام ، وقد تطور هذا الدور وأتسع نطاقه مع مرور الزمن ، وأصبح يتضمن تقدير المخاطر ، والتحقق من الإجراءات الرقابية، وإختبارات مدى الإلتزام (الضو، 2018، ص1) .

ولقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات جذرية في مختلف الحياة المعاصرة ، الأمر الذي ترتب عليه إستفادة معظم المنشآت الكبرى من هذه التغيرات والتطورات المتسارعة وذلك نتيجة حدة المنافسة بين مفردات ومكونات تلك المنشآت ، وفي هذا الصدد تعاضم دور إدارة المراجعة الداخلية حيث تقدم تقارير بنتائج متابعة التقييم الدوري لمكونات هيكل الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ، وتزداد أهمية المتابعة في ظل التقدم التكنولوجي والتشغيل الإلكتروني للبيانات ، حيث ينبغي أن تتم المتابعة بشكل مستمر لأن البيانات قد لا تظل متاحة في نهاية الفترة التي يتم فيها المتابعة ، ولكي يتم تفعيل المتابعة المستمرة ينبغي على المراجع الداخلي إتباع أسلوب أو مدخل المراجعة الداخلية المستمرة (أميرهم، 2019، ص4) .

فالمراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، فهي عملية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والتي يحكمها إطار نظري ثابت وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف ، إلا أنها في الآونة الأخيرة واجهت المراجعة الداخلية صعوبات تواجه وحدات عمل المراجعة الداخلية و تأثيرها على أداء المراجعين الداخليين ، يمكن تصنيف المشكلات التي تواجه المراجعة الداخلية إلى :

- مشاكل فنيه ومهنية من الكفاءة أو عدم الكفاءة أو الحصول على القدر الكافي من التدريب أو إلمامه بأحدث الأساليب في المراجعة أو حصوله على الخبرة العملية من خلال الممارسة العملية في الشركات .
- مشاكل تنظيم العمل وهي تكون لصيقة بالعمل داخل المنشآت من العمل في فريق أو جو العمل وما يحيط به من تعاون بحيث يتم تسهيل الأعمال .
- المخاطر وهي تتمثل في مدى بذل المراجع للعناية المهنية الكافية لأداء عمله بأحسن حال وأداء أحسن النتائج والمخاطر الناتجة عن عدم بذل العناية المهنية قد تتمثل في التعويضات أو الجزاءات التي يتحملها المراجع الداخلي نتيجة الممارسات غير السوية من إدارة المنشآت بحيث يكون مسئولاً متضامناً معهم عن أى أخطاء أو ممارسات أو غش أو تدليس أو أى أعمال غير قانونية .

- مشاكل الإستقلال وهي أهم مشكلة قد تواجه المراجع الداخلي والتي قد تبدوا واضحة في حالة أن الإدارة غير أمينه من أن تتبع بعض الإجراءات أو تلوح للمراجع بالعزل أو تخفيض الراتب أو الإستغناء عنه في الفترات التالية مما يؤثر بشكل مباشر على أداء عمله (دشين, 2017, ص1) .

وفي ضوء ما تقدم يجد الباحث أن مشكلة الدراسة تتمثل في عدم تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام حيث أنها تقوم بدور مؤثر وفعال في شركات القطاع العام وأصبحت هذه الشركات مطالبة بأساليب رقابية تتلائم مع التغيرات الإقتصادية المعاصرة , وهذا الإتجاه يرتبط بضرورة إجراء بعض المتغيرات في النظام الإداري في شركات القطاع العام والتحديث في مفاهيم وأساليب وإجراءات وسلطات ومسئوليات المراجع الداخلي بهدف التوصل إلى إطار عملي متكامل يؤدي إلى إستقلال وتفعيل دور المراجع الداخلي للوصول في النهاية إلى زيادة الإنتاجية والربحية في شركات القطاع العام مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة بها .

لذلك كانت الحاجة إلى العمل على تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل الأزمات الإقتصادية التي تمر بها مصر حيث يرى الباحث أن أساس المشكلة الإقتصادية تكمن في إنعدام الرقابة الداخلية في شتى المجالات وذلك بسبب تهميش وتقليل دور المراجع الداخلي في المؤسسات العامة في مصر وقد حان الوقت للعمل على تفعيل دور المراجع الداخلي حتى يكمن السيطرة على عمليات إرتكاب الأخطاء والغش التي تعتبر من الأعباء الرئيسية لأى منشأة في تحقيق أهدافها والتي تعتبر العامل الأساسي في زيادة المشكلات الإقتصادية والتي تؤثر بالسلب على تحقيق التنمية المستدامة .

ومن هنا تبرز المشكلة الرئيسة التي نحاول الإجابة عليها من خلال بحثنا في التساؤل الرئيسي الآتي :
ما هي آثار المشاكل الإجتماعية على شركات القطاع العام وخفض التنمية المستدامة لدى تلك الشركات , ودور المراجعة الداخلية في الحد من ذلك ؟

ومن أصل هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة عدد من الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي المشاكل الإجتماعية التي تحيط بشركات القطاع العام ؟ وما هو دور المراجعة الداخلية في الحد منها ؟

2- كيف يمكن للمراجعة الداخلية وضع الحلول للتأثير على التنمية المستدامة ؟

ثانياً : تقييم وعرض الدراسات السابقة :

يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات كما يلي :

1. دراسات تناولت المراجعة الداخلية .
2. دراسات تناولت تحقيق التنمية المستدامة .
3. دراسات تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة .

(1): الدراسات التي تناولت المراجعة الداخلية :

1/1 دراسة (مليجي, 2013) :

هدفت الدراسة إلى إستكشاف مدى ممارسة إدارة البنوك التجارية السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح ، ومدى جودة الأرباح فيها من ناحية ، وفحص تأثير محددات جودة أنشطة المراجعة (المؤهل العلمى ، والمؤهل المهني ، والخبرة ، وحجم قسم المراجعة الداخلية ، والإستقلال التنظيمي ، ودليل عمل المراجعة الداخلية ، وتقويم جودة أنشطتها) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها ، فضلاً عن فحص أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والإعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية من ناحية أخرى ، وتوصلت الدراسة إلى أن محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية تؤثر إيجابياً في ممارسات إدارة وجودة الأرباح ، كما تساهم أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والإعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية ، وإعتماداً على النتيجة السابقة أوصت الدراسة بضرورة تعزيز جودة أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية السعودية من خلال وضع ضوابط لإختيار المراجعين الداخليين من حيث المؤهل العلمى والمهني والخبرة ، والإستعانة بالمحددات المقترحة للإستدلال على جودة أنشطة المراجعة الداخلية للوقوف على دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وتحقيق الملاءمة والإعتمادية على القوائم المالية ، وإصدار معيار مراجعة ينظم إجراءات عمل المراجعة الداخلية في البنوك التجارية السعودية ، ويحدد إختصاصاتها على أن يتم تطبيقه بشكل إلزامي .

1/2 دراسة (عبد النور, 2015) :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية كآلية رقابة داخلية على حوكمة الشركات في ظل الجهود الرامية إلى تطوير وتحسين تسيير الشركات محل الدراسة ، وقصد تدعيم الجانب النظري قام الباحث بإستعراض المفاهيم والمبادئ النظرية للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ، أما الجانب التطبيقي فقد قام الباحث بتصميم إستبيان وتوزيعه على موظفي بعض الشركات في الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية ليس لها علاقة مباشرة بمبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين ، ضمان حقوق المساهمين ، الإفصاح والشفافية ، دور أصحاب المصالح) في حين وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لأنها وظيفة لصيقة بالإدارة العليا ، حيث تساهم في مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة إستراتيجية الشركة وإتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية ومدى موافقتها من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للمساعدة في تطبيق مبادئ الحوكمة .

1/3 دراسة (أحمد, آدم, 2016) :

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم مدى قدرة آليات المراجعة في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية وهدفت الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على مستوى قدرة آليات المراجعة في تفعيل هيكل الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية ، ولتحقيق هذا الهدف ، وقامت الدراسة بإستطلاع آراء عينة من العاملين بالمصارف السودانية بإستخدام إستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج

أهمها أن آليات المراجعة لها تأثير جوهري في فاعلية الرقابة الداخلية وتوصلت الدراسة إلى وجود قدرة ذات دلالة إحصائية لإلية المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والمراجعة الخارجية في تفعيل هيكل الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية وأوصت الدراسة بالإرتقاء المستمر بأقسام الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية لضمان فاعلية تحقيق الأهداف المنشودة منها .

1/4 دراسة (Amaechi, Chinedu, 2017) :

أبرزت هذه الدراسة التحديات التي تواجه المراجعين الداخليين في مراجعة القطاع العام في جنوب شرق نيجيريا حيث يلعب المراجعين الداخليين دوراً حاسماً في ضمان ومساءلة وإستقامة وحوكمة كيانات القطاع العام ، ومع ذلك فإن الأداء الفعال لهذه الواجبات يعتمد على التحديات التي يواجهها المراجعين الداخليين في مؤسسات القطاع العام ، وتبحث الدراسة بالتحديد فحص ما إذا كان إستقلالية المراجعين الداخليين ، والإلتزام بالقواعد والأنظمة المحددة لإدارة الأموال العامة ، والفصل غير الصحيح للواجبات يشكل تحدياً للمراجعين الداخليين لجهات القطاع العام ، وأعدمت الدراسة على تصميم أبحاث المسح وتوصلت الدراسة أنه بينما يمثل الإستقلال والإمتثال للقواعد والأنظمة الخاصة بإدارة الأموال العامة تحدياً للمراجعين الداخليين في هيئات القطاع العام ، إلا أن الفصل غير الصحيح في الواجبات لا يشكل تحدياً للمراجعين الداخليين لجهات القطاع العام وأوصت الدراسة بضرورة إستقلال المراجعين الداخليين في المؤسسات العامة ، كما أوصت بضمان الإمتثال لقواعد وأنظمة إدارة الأموال العامة .

(2) : الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة :

2/1 دراسة (الحاج, 2017) :

يهدف هذا البحث إلى وضع إطار نظري لمفهوم تقارير التنمية المستدامة وقياس أداء المنشآت نحو هدف الإستدامة من وجهة النظر الإقتصادية والإجتماعية والبيئية حيث تلاحظ زيادة عدد المنشآت التي فقدت القدرة على الإستمرار في مزاولتها ونشاطها وأعمالها كما تلاحظ وجود قصور في الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة وذلك لأن التقارير المالية التقليدية لم تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على مقاييس مالية جديدة ومقاييس غير مالية ، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيراً من من الإهتمام سواء من الناحية الإقتصادية أو البيئية أو الإجتماعية من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها وعدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية يترتب عليه عدم مصداقية القوائم المالية ، وأوصت الدراسة بزيادة الإفصاح عن التنمية المستدامة في المنشآت وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالقوائم المالية الختامية وتطوير معايير الأداء في المنشآت بشكل دوري ومستمر لتقويم أدائها المالي والمحاسبي .

2/2 دراسة (Aliev, 2018) :

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الأعمال لضمان التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة حيث أن هناك دور للنشاط التجارى فى ضمان الأمن الإقتصادى والتنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة فهو له تأثير على الشركات لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية وإستقرار الإقتصاد الوطنى وتم التأكيد على أهمية تطوير نظرية أكثر تقدمية للتنمية والفرص المتاحة لإستخدام مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات لمعالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية للدول , وتوصلت الدراسة إلى حقيقة أن الأمن الإقتصادى هو مفهوم واسع النطاق يعتمد على بعض المبادئ (نظام إجتماعى إقتصادى متطور) يضمن إستدامة الإقتصاد الوطنى وما إلى ذلك , كما توصلت إلى أن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التى تؤثر بشكل كبير على الأمن الإقتصادى للدولة حيث يعتبر النشاط التجارى للشركات بشأن التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة أمراً مهماً فى تطوير النظام الإقتصادى للدولة والحفاظ على توظيف الناس ، وتلبية إحتياجات الناس من خلال السلع (الخدمات والوظائف) ، والمشاركة فى خلق بيئة تنافسية .

2/3 دراسة (مرقص, 2018) :

يهدف البحث إلى تقييم كفاءة وفاعلية إستراتيجية مصر 2030 بشأن مقومات تفعيل التنمية المستدامة وذلك من خلال الكشف عن طبيعة وأهمية المخاطر البيئية التى تواجه المجتمع المصرى (موارد مائية - مخلفات صلبة - تنوع بيولوجى) ، وتحديد دور المحاسبة فى القياس والإفصاح عن البعد البيئى فى ضوء القوانين والتشريعات ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والتعرف على أفضل إستراتيجيات إدارة الخطر البيئى وأثرها على تحسين مؤشرات تقييم المخاطر البيئية فى ضوء المعايير العالمية والإقليمية كركيزة أساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة 2030, وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المخاطر البيئية تواجهها مصر فبالإضافة إلى تلوث الهواء والماء ، يأتى إنخفاض نصيب الفرد من المياه وإنتشار المخلفات المختلفة والآثار المحتملة للتغيرات المناخية المتسارعة أهم ثلاث تحديات رئيسية ، الأمر الذى إستوجب ضرورة الاهتمام بدراسة وتحليل الاستراتيجيات المحاسبية الرائدة لدرء تلك المخاطر البيئية بما يضمن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " , وأوصت الدراسة بضرورة تبنى الحكومة المصرية سياسات واضحة بشأن إلزام كافة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية على مختلف المستويات وبشكل متزايد تحليل إستراتيجيتها لمواجهة تحديات مكافحة التلوث وإدارة الموارد الطبيعية مع الإشارة إلى المقاييس الكمية المستخدمة فى مجال حماية البيئة , كما يجب أن تلتزم إدارة الشركات الصناعية بالإفصاح وتبسيط الضوء على النجاحات والفشل فى إدارة الإستراتيجيات البيئية المتبعة ، وتحديد أفضل الممارسات البيئية ، والإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناجمة من الإستثمارات فى حماية البيئة , كما يجب أن تلتزم إدارة الشركات الصناعية بعقد دورات وبرامج تدريبية لإعداد وتأهيل جيل من المحاسبين (علمياً - وعملياً) بحيث يكون قادراً على فهم وتطبيق الاستراتيجيات المحاسبية الرائدة بهدف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 .

2/4 دراسة (عيد, 2019) :

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع في تحقيق التنمية المستدامة وصولاً إلى الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة , الأمر الذي يتطلب معه أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع الخاص حيث يواجه مجتمعنا العديد من التحديات التي تبطئ خططها التنموية , لذا فإن لشركات القطاع الخاص فرصة لأن تلعب الموائمة بين الإحتياجات التنموية الفعلية وبين برامج المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص , والخروج بها من مظلة الجهود التطوعية إلى نطاق التمكين لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع دوراً فعالاً في دعم التنمية المستدامة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية , وتوصلت الدراسة إلى دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص , والأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة , والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة , والآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة .

(3) : الدراسات التي تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة :

3/1 دراسة (البارودي, 2017) :

يهدف هذا البحث إلى محاولة إقتراح مدخل لعملية المراجعة الداخلية لمراجعة وتأكيد الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مراجعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كأحد أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات , وتوصل البحث إلى أن المدخل المقترح يساهم في تفعيل دور المراجع الداخلي عند إبداء رأيه الفني في مدى تعبير التقارير الاجتماعية عن المسؤولية الاجتماعية التي تلتزم بها المنشأة تجاه الموارد البشرية الداخلية والخارجية والبيئية المحيطة , ويوصى الباحث بإعادة تأهيل المراجع الداخلي علمياً وعملياً حتى يستطيع القيام بالوظائف الجديدة للمراجعة الداخلية , من ناحية إستيعاب وتطبيق الإصدارات المهنية المختلفة سواء التي يصدرها معهد المراجعين الداخليين أو الهيئات الأخرى والمرتبطة بوظيفة المراجعة الداخلية .

3/2 دراسة (وريث, التويرقي, 2022) :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالمراجعة الداخلية البيئية لما لها من أهمية بالغة والدور الذي تلعبه في تقييم الأداء البيئي وذلك من خلال الدراسة التي أجريت على إحدى الشركات بليبيا , حيث إعتد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يقوم بدراسة الظاهرة كما هي بالواقع ويصفها وصفاً دقيقاً ومن ثم القيام بتحليلها للوصول إلى النتائج , وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة طردية تربط بين كل من المراجعة الداخلية والأداء البيئي والتنمية المستدامة , كما أظهرت النتائج أن الشركة تتبنى مفهوم الأداء البيئي ويقوم المراجعون الداخليون بمراجعة الأداء البيئي للشركة , كما تبين من النتائج أن الشركة تستغل مواردها

بالشكل الأمثل والذي بدوره يسهم في تحقيق التنمية المستدامة , وأوصت الدراسة إلى ضرورة وضع قوانين وتشريعات تلزم جميع المؤسسات العامة بإجراء عملية المراجعة البيئية .

تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية :

يتضح من العرض السابق للدراسات المهمة بكل من المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة والعلاقة بين

المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة ما يلي :

1- إتفقت بعض الدراسات على أن المراجعة الداخلية هي المسؤولة عن تقديم تأكيدات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر ومتابعة عمليات الرقابة عليها لذلك الأمر يستلزم ضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية , حيث أنها تقوم بحماية الممتلكات العامة والحد من وقوع الغش والأخطاء وإكتشافها فور وقوعها وضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتأكد من التزامات الإدارات المعنية بالتعليمات والسياسات والخطط وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها , ومحددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية تؤثر إيجابياً في ممارسات إدارة جودة الأرباح , كما تساهم أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملاءمة والإعتمادية على القوائم المالية بالمنشآت الصناعية وآليات المراجعة لها تأثير جوهري في فاعلية الرقابة الداخلية فيجب الإرتقاء المستمر بأقسام الرقابة الداخلية لضمان فاعلية تحقيق الأهداف المنشودة منها .

2- أتفقت بعض الدراسات على أن التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيراً من من الإهتمام سواءً من الناحية الإقتصادية أو البيئية أو الإجتماعية من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها وعدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية يترتب عليه عدم مصداقية القوائم المالية وهناك مسؤولية إجتماعية للشركات من خلال ما تقدمه للمجتمع طبقاً لتوقعاته من هذه الشركات على أن تتضمن هذه المسؤولية الإجتماعية مراعاة حقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والإلتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح , كما أن هناك العديد من المخاطر البيئية تواجهها مصر فبالإضافة إلى تلوث الهواء والماء , يأتي إنخفاض نصيب الفرد من المياه وإنتشار المخلفات المختلفة والآثار المحتملة للتغيرات المناخية المتسارعة أهم ثلاث تحديات رئيسية فالأمن الإقتصادي المصري هو مفهوم واسع النطاق يعتمد على بعض المبادئ (نظام إجتماعي إقتصادي متطور) يضمن إستدامة الإقتصاد الوطني طبقاً " لرؤية مصر 2030 " .

3- أتفقت بعض الدراسات على أن هناك علاقة بين المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة وذلك من خلال مراجعة المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية كأحد أنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات , حيث يساهم تفعيل دور المراجع الداخلي عند إبداء رأيه الفني في مدى تعبير التقارير الإجتماعية عن المسؤولية الإجتماعية التي تلتزم بها المنشأة تجاه الموارد البشرية الداخلية والخارجية والبيئية المحيطة , فهناك علاقة طردية تربط بين كل من المراجعة الداخلية والأداء البيئي والتنمية المستدامة , فقيام المراجعون الداخليون

بمراجعة الأداء البيئي للشركة ، وإستغلال الشركة لمواردها بالشكل الأمثل يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

وفي ضوء ما سبق تظهر الفجوة البحثية للدراسة حيث إستعرضت الدراسات السابقة أهمية المراجعة الداخلية والدور الواجب إتباعه من قبل المراجعين الداخليين والتطورات التكنولوجية التي تؤثر بالإيجاب على المراجعة الداخلية ولم تستعرض آلية تفعيل المراجعة الداخلية لحل المشاكل الإجتماعية التي تتعرض لها شركات القطاع العام ومن ثم الدور المؤثر لها على الأداء المالي تحقيقاً للتنمية المستدامة في شركات القطاع العام والذي سيقوم الباحث بإبرازه في هذا البحث .

ثالثاً : أهمية الدراسة :

تحقق الدراسة أهمية على المستوى العلمي والعملى على النحو التالى :

1- الأهمية العلمية :

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية فى إثراء الفكر المحاسبى المعاصر ، حيث أنها تتناول موضوع بحثى يمثل محل إهتمام الأدبيات المحاسبية فى الوقت الحالى .

2- الأهمية العملية :

تتحقق الأهمية العملية للدراسة من خلال محاولة علاج المشكلات التى تعوق شركات القطاع العام من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية وإنعكاس ذلك على الأداء المالى وبصفة خاصة ما يتعلق بدورها فى تحقيق التنمية المستدامة .

رابعاً : أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى تحليل دور المراجعة الداخلية فى تحقيق التنمية المستدامة فى شركات

القطاع العام ومن ثم تأثيره على الإقتصاد القومى ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

1- تحديد دور المراجعة الداخلية فى الحد من المشكلات التى تواجه شركات القطاع العام .

2- دراسة أثر المراجعة الداخلية على التنمية المستدامة بشركات القطاع العام .

خامساً : فرض الدراسة :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة فى شركات القطاع العام .

سادساً : منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث فإن الباحث سوف يجمع ما بين المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى على

النحو التالى :

1- المنهج الإستقرائى :

يتم على أساس إستقراء وتحليل كافة الدراسات والبحوث والتجارب والمراجع العلمية التى أجريت فى

نطاق موضوع البحث ، وبيان نقاط الإتفاق والإختلاف فيما بينها ، سعياً للوصول إلى مجموعة من

الإعتبارات التى يمكن الإستناد عليها عند إجراء الدراسة الميدانية .

2- المنهج الإستنباطى :

يتم على أساس إستنباط أهم التطورات والإصدارات المهنية التى تؤثر بشكل إيجابى على المراجعة الداخلية لمحاولة تفعيل دورها فى شركات القطاع العام وصولاً فى النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة .

سابعاً : حدود الدراسة :

حدود مكانية : ركز الباحث عند إعداد الدراسة الميدانية على شركات القطاع العام المصرى مثل الشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول وذلك لكونها من كبرى شركات القطاع العام المصرية فى مجال البترول والتى يرغب الباحث فى قياس أثر إدارة المراجعة الداخلية على الأداء المالى بهذه النوعية الشركات والتى لها أثر مباشر على التنمية المستدامة بمصر .

ثامناً : تقسيمات الدراسة :

فى ضوء أهمية الدراسة ومنهجيتها وتحقيقاً لأهدافها وإثباتاً لفروضها قام الباحث بتقسيم الدراسة على النحو التالى :

المحور الأول : المراجعة الداخلية

المحور الثانى : التنمية المستدامة

المحور الثالث : أثر المراجعة الداخلية فى تحقيق التنمية المستدامة

المحور الرابع : الدراسة الميدانية لأثر المراجعة الداخلية على التنمية المستدامة

المحور الأول : المراجعة الداخلية :

1- ماهية المراجعة الداخلية :-

تعرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط داخلى مستقل وموضوعى يكون داخل المؤسسة يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة ويسهل عملية فحص جميع السجلات والدفاتر المحاسبية بشكل أكثر دقة كما يساعد على تقييم نظام الرقابة الداخلية وكشف العيوب والثغرات فهو نشاط يقوم بمراجعة العمليات المالية وحماية أصولها (على, 2017, ص 20) .

كما عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) المراجعة الداخلية على أنها نشاط تقييمى مستقل ينشأ داخل مؤسسة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة وهى وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى (الضو, 2018, ص33).

فى حين يمكن تعريف المراجعة الداخلية على أنها العملية التى يقوم من خلالها الأفراد المختصون المستقلون بجمع وتقييم الأدلة لتكوين رأى حول مدى التوافق بين ما لوحظ وبعض المعايير المحددة والمعينة مسبقاً (Radu, 2018, p. 53).

وكما عرف مجموعة من الباحثين المراجعة الداخلية على أنها نشاط إستشارى مستقل وموضوعى يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة , كما أنها تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم

منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (Moldovan, Macarie, 2018, p. 281)

ومن خلال تحليل التعريفات السابقة يتضح للباحث أنه يمكن تعريف المراجعة الداخلية على أنها وظيفة مستقلة ونشاط إستشاري تهدف إلى خدمة الإدارة عن طريق جمع أكبر قدر من أدلة الأثبات , للتحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المحاسبية المقيدة فى الدفاتر والسجلات والقوائم المالية وذلك لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها , وبذلك فإن للمراجعة الداخلية دور هام فى العمل على الحد من إرتكاب الأخطاء والغش ورفع كفاءة العديد من المنشآت العامة ومنها شركات القطاع العام .

2- المعايير المنظمة لدور المراجع الداخلى فى شركات القطاع العام :-

تعددت المعايير والأبحاث التى تناولت دور المراجع الداخلى ومهام عمله وواجباته نحو المنظمة التى يعمل بها حيث أن للمراجع الداخلى دور هام فى العمل على الحد من إرتكاب الأخطاء والغش ورفع كفاءة العديد من المنشآت العامة ومنها شركات القطاع العام وذلك من خلال الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصادقية وفيما يلى سرد لبعض المعايير التى تناولت دور المراجع الداخلى :

2/1- فى ظل معيار المراجعة المصرى رقم 610 وبيانه " نطاق عمل المراجعة الداخلية " (الهيئة العامة لسوء المال, 2008, رقم 610) :

أوضح المعيار أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يشمل ما يلى :

- متابعة نظام الرقابة الداخلية حيث تقع مسئولية وضع نظام رقابة داخلية مناسب على عاتق الإدارة ويتطلب ذلك وجود تنبيه ملائم بصفة مستمرة وتكلف الإدارة المراجعة الداخلية عادة بمسئولية محددة تتمثل فى فحص الضوابط ومتابعة تشغيلها وتقديم التوصيات لتحسينها .
- فحص المعلومات المالية والتشغيلية حيث يمكن أن يشمل ذلك فحص السبل المستخدمة لتحديد وقياس وإعداد التقارير بشأن تلك المعلومات والإستفسارات المحددة وتبويبها ويتضمن ذلك الإختبارات التفصيلية للمعاملة وأرصدة الحسابات والإجراءات .
- فحص الجدوى الإقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها ويشمل ذلك عناصر الرقابة غير المالية للمنشأة .
- فحص مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات الإدارة وتوجيهاتها وغير ذلك من المتطلبات الداخلية الأخرى .

2/2- فى ظل معيار المراجعة الدولى رقم 240 وبيانه " الإحتيال والخطأ " (SNA 240) :

أوضح المعيار أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يتضمن دراسة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات المتعلقة بالخدمات ككل ؛ وتقييم المهام ومطابقة القيود المحاسبية والتقارير والأصول ورؤوس الأموال والنتائج ؛ وشهادات ووثائق المحاسبة المالية , حيث يتم تقسيم المسئوليات المتعلقة بمنع الإحتيال والغش داخل المنظمة بين المجلس التنفيذى ولجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية (Petraşcu, Tieanu, 2014, p.4):

أ- السلطة التنفيذية حيث يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تنفيذ آليات إكتشاف ومنع الإحتيال فى وقت مبكر , وأعضاء المجلس التنفيذى هم أولئك الذين يجب أن يقدموا توضيحات فى حالة إكتشاف حالات معينة من تزوير , فإن المجلس التنفيذى هو مسئول عن منع وإكتشاف الإحتيال والخطأ عن طريق تطبيق والمحافظة على المحاسبة المناسبة وأنظمة الرقابة الداخلية , ويمكن لهذه الأنظمة أيضاً أن تقلل من إحتمال حدوث الإحتيال والخطأ , ولكنها تحدث حيث لا يمكن القضاء عليها تماماً .

ب- إدارة المراجعة الداخلية حيث تمثل المراجعة خط دفاع فعال ضد عمليات الإحتيال , ولها دور فى مراقبة المخاطر , وكذلك فى عمليات الإحتيال والوقاية من إرتكابها , حيث تعتبر أداة تحت تصرف لجان المراجعة , وهى الأداة الوحيدة القادرة على تقييم مخاطر الإحتيال بشكل مستقل وتدابير مكافحة الغش التى ينفذها المجلس التنفيذى فى أنشطتهم الحالية .

2/3- فى ظل المعيار الدولى للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية رقم 2220 وبيانه " نطاق عمل المراجعة الداخلية " :

أوضح المعيار أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يشمل ما يلى (IIA, 2016, No.2220) :

- يجب أن يشمل نطاق عمل المراجعة كل ما له صلة من أنظمة ووثائق وسجلات وأفراد وممتلكات مادية بما فى ذلك تلك التى تكون تحت سيطرة أطراف ثالثة .
- إذا ظهر أثناء مهمة تأكيدية فرص هامة لتقديم خدمات إستشارية , ينبغى التوصل إلى إتفاق كتابى خاص حول الأهداف , والنطاق , ومسئوليات الأطراف , والتوقعات الأخرى , وأن يتم إبلاغ نتائج هذه المهمة الإستشارية وفقاً للمعايير المعتمدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الإستشارية .
- كما أن نطاق عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية فى التنظيم المعين وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسئوليات المختلفة ولتحقيق ذلك يجب على المراجع القيام بما يلى (على, 2017, ص26) :
- مراجعة إماكنية الإعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية للتعرف على هذه المعلومات وتصنيفها , ثم إعتمادها فى إتخاذ القرارات .
- مراجعة وسائل المحافظة على الأصول والتحقق من وجود مثل هذه الأصول كما كان ذلك ممكناً .
- ويتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية فى (حمودة, حسن, وحمودة, 2018, ص12,13) :
- (أ) : مهام المراجعة الداخلية فى المجال المالى المحاسبى :
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول ويأتى ذلك بفحص الإجراءات الخاصة بالنقدية، والتأكد من صحة المعالجات المحاسبية المتعلقة بالأصول .
- منع أو إكتشاف أى تلاعب أو تزوير بالسجلات والدفاتر المحاسبية والتحقق من وجود حماية كافية لأصول الشركة ضد السرقة والضياع .

(ب) : مهام المراجعة الداخلية فى المجال الإدارى (التشغيلى) :

- التأكد من سياسات التخزين لأصناف السلع كمستويات المخزون والحجم الأمثل للطلبية ونقطة إعادة الطلب، بالإضافة إلى تقييم أساليب التخزين ومعرفة مدى ملائمتها لنوعية وطبيعة السلع المختلفة .
 - التأكد من سير برامج التدريب للموظفين والعاملين فى الشركة وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج وإقترح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الكفاءة لدى العاملين .
- مما تقدم يتضح للباحث أن دور المراجع الداخلى يتمثل فى بذل العناية المعقولة فى متابعة نظام الرقابة الداخلية وفحص المعلومات المالية والتشغيلية للتأكد من مدى الإعتماد عليها والجدوى الإقتصادية للعمليات و كذلك التأكد من الإلتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الداخلية والخارجية الأخرى وسياسات الإدارة وتوجيهاتها ومراجعة وسائل المحافظة على الأصول والتحقق من الوجود الفعلى لها والعمل على منع أو إكتشاف أى تلاعب أو تزوير بالسجلات والدفاتر المحاسبية وإختبار مستوى كفاءة وجودة العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية وتقييم كفاءة إستخدام الموارد والأصول من الناحية الإقتصادية .

3- المراجعة الداخلية فى ظل التطورات التكنولوجية :

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات جذرية فى مختلف جوانب الحياة المعاصرة ، الأمر الذى ترتب عليه إستفادة معظم المنشآت الكبرى من هذه التغيرات والتطورات المتسارعة ، وقد تعاضم دور المراجعة الداخلية حيث تقدم تقارير بنتائج متابعة التقييم الدورى لمكونات هيكل الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة أو لجان المراجعة ، حيث تزداد أهمية المتابعة فى ظل التقدم التكنولوجى والتشغيل الإلكترونى للبيانات فلقد فرضت التطورات السريعة فى أنظمة التشغيل الإلكترونى للبيانات على منهجية المراجع الداخلى تحديات هامة ، من بينها ضرورة تعديل تفكيره ونظريته للمتغيرات المحيطة به ، وضرورة الإستفادة من تلك التغيرات لتطوير أدائه للأحسن، وهذا الأمر أحدث تغييراً جوهرياً فى منهجية المراجع الداخلى (نور الدين، علوان، 2015، ص119، 120) .

لذا يستعرض الباحث عدد من تلك الأنواع من التكنولوجيا والتي أثرت على أداء المراجعة الداخلية والمخاطر التى تواجه المراجع الداخلى وهى :

3/1 : فى ظل البيانات الضخمة " Big Data " :

تعد تقنية تخزين وتحليل البيانات الضخمة نوعاً جديداً من تقنيات المراجعة الداخلية ، والتي تعزز إصلاح المراجعة ، من خلال تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، حيث يمكن لمؤسسات المراجعة الداخلية توسيع مصادر المعلومات بشكل مستمر ، والتي ستجمع بيانات أكثر سهولة ، لذلك يجب أن نولى أهمية كبيرة للمراجعة الداخلية فى بيئة البيانات الضخمة حيث أنها ليست بالمهمة البسيطة ، كما أن إستخدام تقنية البيانات الضخمة بشكل كامل عند تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية لدمج معلومات الأعمال سيؤدى إلى إنشاء نظام مراجعة داخلى سليم والذى سيؤدى تبعاً إلى تقييم مخاطر المنشآت وسهولة التعامل مع المشاكل الداخلية للمنشآت من أجل

تحسين تخصيص الموارد والذي سيؤدي في النهاية إلى تلبية إحتياجات الإنتاج والتشغيل للمنشآت مما يؤدي إلى تعظيم فوائد الإنتاج وتشغيل المنشآت (Wang, 2020, p.2) .

3/2 : في ظل سلاسل الكتل " Blockchain "

ظهرت تقنية سلسلة الكتل (Blockchain (BC على السطح بعد الأزمة المالية العالمية ، التي إنفجرت في سبتمبر 2008 ويرجع الفضل في التعريف بها إلى العملات الرقمية (Digital Currencies) وتحديدًا عملة (Bitcoin) ، حيث تعتبر سلسلة الكتل العمود الفقري لهذه العملات ، ويعد ذلك توسع نطاقها وتعددت تطبيقاتها لتشمل جميع المجالات تقريباً ، ووعدت جميع المهن بمستقبل مختلف تماماً ، ويعاد ترتيب المهن فيه حسب درجة أهميتها ، ومهارات من يشغلها ، وآلياتها وممارساتها حيث تقوم هذه التقنية على ربط مجموعة من الكتل بشكل متسلسل ، وكل كتلة تمثل دفتر أستاذ موزع (Distributed Ledger) حيث يتم في كل كتلة تسجيل عدد من المعاملات وختمها بواسطة آليات التشفير وربطها بالكتلة السابقة ، ويتم المصادقة على صحة المعاملات فيها وإضفاء الثقة عليها بواسطة شبكة من العقد (Nodes) ، كما أن تقنية سلسلة الكتل تعيد هيكلة إجراءات المراجعة الداخلية عن طريق إزالة بعض الإجراءات المملة وإضافة بعض الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية لسلسلة الكتل والتي تضيف أبعاداً أخرى للمهنة وفيما يلي عرضاً لبعض هذه الإجراءات (الجنبري، 2020، ص25 ، 26 ، 28) :

- البحث عن موفري البرامج التي تعمل على مراقبة البيانات في الوقت الفعلي وحركة العقود الذكية ، وتقييم قدرات هذه البرامج وإختيار أفضلها وإستخدامها كأدوات مساعدة لتنفيذ برنامج المراجعة الداخلية .
- التحقق من أن مكونات سلسلة الكتل تعمل بشكل صحيح (إذن الوصول للبيانات - رموز التشفير - التوقيعات الرقمية - مفاتيح الأمان والخصوصية) .

3/3 : في ظل الحوسبة السحابية " Cloud Computing "

نتيجة للنمو الهائل في حجم البيانات والمعلومات التي تحد من قدرة المؤسسات على إدارة هذه البيانات والمعلومات والتحكم بها بشكل فعال ، ومع إستمرار إرتفاع تكاليف التخزين قد أصبحت المؤسسات تواجه مشاكل في إسترجاع البيانات وإعداد نسخ إحتياطية .

كما أن إدارة المخاطر في السنوات القليلة الماضية قد أصبحت جزءاً أساسياً من الإدارة الجيدة لمؤسسات من أجل تحقيق أهدافها ، وكما ورد في تقرير Charles Institute Technology للمراجعين الداخليين في عام 2014 أن إدارة المخاطر مسئولية الإدارة العليا ، ويلعب نظام الرقابة الداخلية السليم دوراً رئيسياً في إدارة المخاطر من خلال توفير الضمانات ، وعلى ذلك تحتاج إدارة المراجعة الداخلية عند أداء دورها في إدارة المخاطر في المؤسسة إلى وضع عملها في سياق إطار عمل إدارة المخاطر بالمؤسسة من أجل تحقيق مهمتها بدقة ، لذلك تعد تكنولوجيا الحوسبة السحابية أحد أحدث أنواع التكنولوجيا التي تم إعتماها من قبل العديد من المؤسسات ، وقد أصبح دور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية يتمثل في إدراك كيفية إكتشاف

المخاطر , ومعالجتها , ويتحقق ذلك من خلال إدراك المنهج المتبع لإدارة المخاطر بالمؤسسة , والإستعانة بقوائم المراجعة (سمره, القرناشوى, ورجب, 2022, ص501 - 502 , 516 - 517) .

3/4 : فى ظل تكنولوجيا الحاسب الآلى :

تلاحظ من خلال المراجعة بإستخدام الحاسب الآلى أنه تم تحسين الكفاءة المتعلقة بالمراجعة للمنشآت بشكل كبير جداً حيث بلغ معدل النمو حوالى 30% , كما تم تحسين دقة وكفاءة تطبيق معلومات المراجعة والتي زادت بنحو 20% عن تلك المستخدمة فى طرق المراجعة التقليدية , أى أن تقنية المراجعة بمساعدة الحاسب الآلى يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى أعمال المراجعة الداخلية للمنشآت , وأنها يمكن أن تخلق ظروفًا جيدة لتطبيق المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر , وكذلك توضيح الوظائف ذات الصلة للمراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر , وتحسين كفاءة المراجعة , حيث أن المراجعة بإستخدام الحاسب الآلى تخلق ظروفًا جيدة للمراجعة الداخلية للمشاركة فى إدارة المخاطر , وتبنى فريق مراجعة داخلى عالى الكفاءة والجودة , وتبتكر تقنيات وطرق معلومات المراجعة الداخلية (Xie, 2021, p.5) .

من هنا يتضح للباحث أنه يجب إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى وظيفة المراجع الداخلى فتقنية المراجعة بمساعدة الحاسب الآلى يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى أعمال المراجعة الداخلية للمنشآت , حيث أن إستخدام أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية فى مجال المراجعة الداخلية يمكن المراجع من التخطيط بدقة للعملية كما يوسع إمكانية الرقابة مما يساعده على إكتشاف الأخطاء فى حينها , كما أتضح للباحث أن إستخدام تقنية البيانات الضخمة بشكل كامل عند تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية لدمج معلومات الأعمال سيؤدى إلى إنشاء نظام مراجعة داخلى سليم والذى سيؤدى تبعاً إلى تقييم مخاطر المنشآت .

كما يمكن القول أن نجاح إدارة المراجعة الداخلية يعتمد أيضاً على وجود نظام سليم لها وذلك يأتى من إستخدام بعض الطرق والأدوات التى من شأنها تؤدى فى النهاية إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية وتتمثل فى :

- 1- توافر المؤهلات العلمية والخبرة العملية الكافية لدى المراجعين الداخليين حتى يمكنهم القيام بعملهم على أكمل وجه وأحسن صورة والعمل على تنمية روح الفريق الواحد لدى أعضاء فريق المراجعة .
- 2- أن يكون المراجع مستقلاً ولا يخضع لأى سلطة تؤثر على أسلوب مراجعته وأن يتبع فقط مجلس الإدارة المنوط به تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة .
- 3- أن يضع المراجع خطة عمل ويقوم بتوزيعها على مساعديه أو مرؤوسيه وأن يتابع عملهم ويوجههم إلى الطريق الصحيح لعرضها على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة مدرج بها كافة الأنشطة والوحدات الخاضعة للمراجعة .
- 4- أن يضع المراجع تقاريره بصورة واضحة وصريحة ومختصرة والمتابعة لأعمال ونتائج المراجعة للتحقق من مدى إلتزام الإدارات التنفيذية بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفى التوقيتات اللازمة والتي قد تم إقتراحها والموافقة عليها بالتقارير السابقة وعرضها على الإدارة العليا لمساعدتها بإتخاذ القرار المناسب للتعامل مع المخاطر الناتجة .

المحور الثانى : التنمية المستدامة :

1- ماهية التنمية المستدامة :

لقد تم التطرق لأول مرة رسمياً إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة(Brundtland) التى عرفتھا بأنها تلبية إحتياجات الجيل الحالى دون المساس بإحتياجات الأجيال القادمة فهى مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل , فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجنى ثمارها الجيل الحاضر كما تجنى ثمارها الأجيال القادمة , وبذلك تؤكد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية الإقتصادية , بل تتعداها , حيث أنها تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهجاً متعدد الجوانب لإدارة الإقتصاد والبيئة والمجتمع وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة (مرداسى, 2016, ص 4) .

أما البنك الدولى فقد وضع مفهوماً أكثر قابلية للتطبيق عملياً , حيث عرفت التنمية المستدامة بيئياً كخطوة أولى عن طريق إستخدام إطار ثلاثى الأبعاد , فالبنك الدولى يشترط فى أى مشروع فى مقرر يوافق البنك على تمويلها أن يكون مستداماً إقتصادياً وبيئياً وإجتماعياً , فالمشروع المقترح تمويله ينبغى أن يكون قابلاً للإستمرار إقتصادياً ومالياً من حيث قدرته على النمو , والمحافظة على مستويات رأس المال , وكفاءة إستخدام الموارد والإستثمار , كما ينبغى أن يكون مستداماً بيئياً بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية شاملة التنوع البيولوجى , إضافة إلى البعد الإقتصادى والبيئى , فالبعد الإقتصادى له أهميته وضروريته فى تحقيق شروط النماء المستدام والذى ينطوى على العدالة الإجتماعية والحراك الإجتماعى والمشاركة الشعبية الفعالة والتمكن والهوية الحضارية والتنمية المؤسسية (الحاج, 2017, ص 12, 13) .

وعرفت أحد الباحثين التنمية المستدامة على أنها مفهوم شامل يرتبط بإستمرارية الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع , حيث تمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية إحتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلى فى الوقت الحالى مع حفظ التنوع الحيوى والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على إستمرارية وإستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشرى والنظام الحيوى حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة فى العيش بحياة كريمة , كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئى الذى يجب التغلب عليه مع عدم التخلى عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدل الإجتماعى (محمد, 2017, ص 1) .

مما سبق يتضح للباحث أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تلبية إحتياجات الجيل الحالى دون المساس بإحتياجات الأجيال القادمة فهى مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل التى تتضمن إدماج الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان فى الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها فهى ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن

جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجنى ثمارها الجيل الحاضر كما تجنى ثمارها الأجيال القادمة في المستقبل .

2- أهداف التنمية المستدامة :

أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتتمثل في (الأمم المتحدة, 2016, أهداف التنمية المستدامة) :

- القضاء على الفقر - القضاء التام على الجوع - الصحة الجيدة والرفاهية - التعليم الجيد - المساواة بين الجنسين - المياه النظيفة والنظافة الصحية - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة - العمل اللائق ونمو الإقتصاد - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية - الحد من أوجه عدم المساواة - مدن ومجتمعات محلية مستدامة - الإستهلاك والإنتاج - العمل المناخي - الحياة تحت المياه - الحياة في البر - السلام والعدل والمؤسسات القوية - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف .

3- أبعاد التنمية المستدامة :

كما أوضح أحد الباحثين أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أهمها والمتمثلة في أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة ، وذلك كما يلي (الشيخ, 2015, ص 279-303) :

أ- الأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي :

- حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية .
- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية .
- المسؤولية عن التلوث وعن معالجته .
- تقليص تبعية البلدان النامية .
- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة وأثر العولمة عليها .
- المساواة في توزيع الموارد .
- الحد من تفاوت الدخل .
- تقليص الإنفاق العسرى .

ب- الأبعاد الإجتماعية للتنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي :

- تثبيت النمو الديموغرافى .
- مكانة الحجم النهائى للسكان .
- أهمية توزيع السكان .
- الإستخدم الكامل للموارد البشرية .

- الصحة والتعليم .

- أهمية دور المرأة .

ج- الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي :

1 - حماية التربة والحفاظ على الغطاء النباتي وتقليص المصايد .

2 - حماية الموارد الطبيعية .

3 - صيانة وحماية المياه .

4 - تقليص ملاحئ الأنواع البيولوجية .

5 - حماية المناخ من الإحتباس الحرارى .

مما سبق يتضح للباحث أنه لا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال إيجاد حلول عملية وإبتكارية للتحديات التى تواجهها ومنها التنمية الصناعية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للطاقة حيث تعتبر التنمية المستدامة من أهم الأهداف التى تسعى كل دول العالم لتحقيقها لأنها تمثل أهم مقومات النمو والتطور والإستمرارية وحتى يتحقق هذا الهدف يجب إبتكار أدوات ووسائل تمويلية جديدة لمواجهة التحديات التى تقف دون تحقيقها ولا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة ما لم تتحقق التنمية الإقتصادية فى المنشآت الإقتصادية وهنا يأتى دور المراجعة الداخلية للتحقق من تنفيذ ذلك .

المحور الثالث : أثر المراجعة الداخلية فى تحقيق التنمية المستدامة :

تناول الباحث المشاكل الإجتماعية المؤثرة على الأداء المالى فى شركات القطاع العام حيث تعد المسئولية الإجتماعية ظاهرة تخضع لوجهات نظر متعددة تشكل إطاراً لتطور هذا المفهوم , وتعنى المسئولية الإجتماعية إلتزام أخلاقى على الشركات تجاة المجتمع الذى تعمل فيه بأن تقوم بمعالجة أضرارها الناتجة من تنفيذ أنشطتها , فضلاً عن المساهمة فى حماية وتنمية البيئة والمجتمع ورفع المستوى المعيشى للعاملين وعائلتهم والعمل على الإرتقاء بجودة منتجاتها , وقياس أثر مجالات المسئولية الإجتماعية (تنمية العاملين , حماية البيئة , المساهمات العامة , جودة المنتج) على أداء الشركة المالى فى الأجل القصير , يظهر إنعكاس إهتمام الشركة بالمسئولية الإجتماعية على زيادة ربحية الشركة وتوسع حصتها السوقية وزيادة قدرتها على الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية , حيث يعبر الأداء المالى عن أداء الشركات فى الأجل القصير , إذ أنه الركيزة الأساسية للأنشطة التى تقوم بها الشركة فالأداء المالى هو أداة يتم من خلالها التعرف على الوضع المالى السائد فى الشركة خلال مدة زمنية معينة ووسيلة لتحفيز العاملين والإدارة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من الفترات السابقة (العامرى, العذارى, 2016, ص1) .

كما أن قائمة القيمة المضافة من القوائم المهمة فى زيادة وتحسين الإفصاح وبشكل كاف عن جوانب من نشاطات المنشأة لأنها تلبى حاجة ضرورية للأطراف المختلفة وتقوم بتفسير نتائج الأعمال بشكل أشمل من قائمة الدخل بحيث يتم إظهار الثروة الناشئة لأصحاب المصلحة جميعهم وليس فقط لحملة الأسهم , حيث أن

قائمة القيمة المضافة تعبر عن الربح بإعتباره ناتج من جهد متكامل من رأس مال وإدارة وعمل , وبذلك تسهم بشكل فعال فى ترشيد القرارات الإدارية (أيوب, وناس, وعبد الواحد, 2011, ص339) .

ولما كان تفعيل دور إدارة المراجعة الداخلية فى الشركات يتوقف على مسئولية مجلس إدارة الشركة والإدارات العليا تجاه التقارير والتوصيات التى تبرزها إدارة المراجعة الداخلية بعد القيام بعملية المراجعة والدور الواجب إتباعه لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات حتى يتم تجنب إرتكاب تلك الأخطاء مرة أخرى وحل المشاكل المجتمعية لذلك يتضح للباحث أن المشاكل الإجتماعية المؤثرة على الأداء المالى فى شركات القطاع العام تتمثل فى (بن عزوز, بن ساسى, 2015, ص99) :

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المسئولية الإجتماعية الثلاث (الإهتمام بالعاملين , التفاعل مع المجتمع , حماية المستهلك) والعائد على الأصول ويعود ذلك عادة إلى إرتفاع تكاليف هذه البرامج .
- عدم إهتمام المنشآت بمبدأ المسئولية الإجتماعية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لعناصر المسئولية الإجتماعية الثلاث (الإهتمام بالعاملين , التفاعل مع المجتمع , حماية المستهلك) .

تتمثل محاور علاج المشاكل الإجتماعية عن طريق المراجعة الداخلية فى إلتزام مجلس الإدارة بتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية التى تتمثل فيما يلى :

- ضرورة إهتمام المنشآت بمبدأ المسئولية الإجتماعية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية للحصول على الأثر الإيجابى لها على الأداء المالى لكونها تضيف ميزة تنافسية هامة وتجعلها منافس قوى لأهم المؤسسات المتواجدة إقليمياً وحتى عالمياً .

- يجب الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية تجاه المجتمع حيث يؤثر ذلك على تقويم الأداء المالى بالشركات العامة , وأن الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية تجاه العاملين يساهم فى تقويم الأداء المالى بالشركات .

- ضرورة إهتمام الشركة بالأنشطة الخاصة بتنمية العاملين من خلال توفير السكن والنقل لهم وزيادة عدد الدورات التدريبية , حيث أن الإهتمام بتنمية العاملين وحمايتهم يحسن أداء الشركة .

- ضرورة قيام إدارة المنشآت بالإستعانة بالبيانات والمعلومات التى توفرها قائمة القيمة المضافة فى إتخاذ القرارات السليمة التى تضمن لها تحقيق مصالحها فى المنشأة , كما أوصت بالإعتماد على قائمة القيمة المضافة من قبل الشركات الصناعية لما لها من أهمية فى زيادة وتحسين الإفصاح وتوفير الشفافية .

" طريقة إحتساب الناتج المحلى الإجمالى (GDP) " :

هناك العديد من الطرق لإحتساب الناتج المحلى الإجمالى , وهى منهجية المصروفات، ومنهجية الإنتاج، ومنهجية الدخل، وعند إحتساب كل منها بالشكل الصحيح ، يجب أن تعطى نفس النتيجة (البنك التجارى الدولى, 2020) :

1- إحتساب الناتج المحلى الإجمالى من خلال منهجية المصروفات :

تعتمد منهجية المصروفات على احتساب كل مشتريات المجموعات الرئيسية التي تشارك في الإقتصاد , ويتم حسابها كالتالى :

$$GDP = C + G + I + NX (X - M)$$

الناتج المحلى الإجمالى = نفقات المستهلكين + الإنفاق الحكومى + إجمالى الإستثمار + صافى الصادرات (إجمالى الصادرات - إجمالى الواردات)

نفقات المستهلكين تشمل الأموال المستخدمة لشراء جميع السلع والخدمات ، بداية من مصاريف صالون العناية بالشعر وحتى شراء المنازل, أما الإنفاق الحكومى فيتمثل فى الأموال التي تنفقها الحكومة على رواتب الموظفين والمعدات والبنية الأساسية مثل الطرق والمجارى وشبكات الطاقة والمطارات, أما نفقات الإستثمار , وتعرف أيضا بإسم النفقات الرأسمالية، فهي تشمل مصروفات الشركات على شراء المعدات أو بناء المصانع أو بشكل عام الإستثمار فى أعمالها, أما عن صافى الصادرات ، فهي صافى قيمة جميع السلع والخدمات التي تقوم أى دولة بتصديرها إلى الدول الأخرى ، ويمكن أن تكون قيمتها بالموجب أو السالب فى الناتج المحلى الإجمالى .

2- احتساب الناتج المحلى الإجمالى من خلال منهجية الإنتاج :

تختلف منهجية الإنتاج عن منهجية المصروفات، فبدلاً من احتساب جميع المصروفات التي تدخل فى الإقتصاد، فإنه يقدر القيمة الإجمالية للناتج الإقتصادى للبلد بعد خصم تكاليف مدخلات الإنتاج، مثل المواد الخام والمواد الأخرى التي تدخل فى عملية الإنتاج .

3- احتساب الناتج المحلى الإجمالى من خلال منهجية الدخل :

تعتمد منهجية الدخل على وجهة النظر القائلة بأن إنفاق شخص ما هو إلا دخل لشخص آخر، وبالتالي، فإنه يجب إضافة الأموال المكتسبة عن طريق جميع الأنشطة التي تدخل فى الإقتصاد ، مثل أجور العمال ، وإيجار الأراضى أو العقارات ، والفوائد المكتسبة على رأس المال والإستثمارات الأخرى ، وكذلك أرباح الشركات .

وبتحليل مكونات منهجية المصروفات فى احتساب الناتج المحلى الإجمالى تتمثل فى الإنفاق الإستهلاكى ، والإنفاق الحكومى ، وإجمالى الإستثمار، والتجارة الخارجية ، وعند دراسة هذه المكونات، يتضح لنا أن الثقة فى إستقرار الدخل تدفع المستهلكين إلى إنفاق المزيد من الأموال ، ويقل الإنفاق عندما يكون هناك حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل الإقتصادى ، وبالتالي يساهم فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية للدول ، خاصةً عند تراجع الإنفاق الإستهلاكى وحركة الإستثمار، وهو ما يحدث فى حالة الركود الإقتصادى ، أما أهمية الإستثمار بالنسبة للإقتصاد فتتمثل فى قدرته على خلق المزيد من فرص العمل إلى جانب زيادة القدرة الإنتاجية للدولة، فهناك علاقة بين شركات القطاع العام والناتج المحلى الإجمالى حيث إستند الباحث إلى دراسة قام بها أحد الباحثين بتحليل تأثير إيرادات النفط على الناتج المحلى الإجمالى فى السودان للفترة من 2000 إلى 2012 وتم جمع البيانات الثانوية وتحليلها بإستخدام أساليب الإنحدار، وتكشف النتائج أن هناك علاقة سببية بين عائدات النفط

والنتائج المحلى الإجمالى من خلال تحليل الإنحدار , وتشير النتائج إلى أن عائدات النفط تؤثر على الناتج المحلى الإجمالى إيجابياً (Hassan, Abdullah, 2015, p.1) .

مما سبق يتضح للباحث أن هناك علاقة بين دور المراجعة الداخلية فى شركات القطاع وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى القومى حيث أنه يمكن قياس التنمية المستدامة من خلال تحليل الناتج المحلى الإجمالى السنوى وكما ذكرنا أن الناتج المحلى الإجمالى يتكون من مجموع كل من نفقات المستهلكين والإنفاق الحكومى وإجمالى الإستثمار وصافى الصادرات أى أن هناك علاقة طردية بين طرفى المعادلة فكلما زاد طرف فى المعادلة زاد الطرف الآخر بالتبعية وبالتالي أى زيادة فى نفقات المستهلكين أو الإنفاق الحكومى أو إجمالى الإستثمار أو صافى الصادرات ينعكس بالتبعية على الناتج المحلى الإجمالى ويحدث زيادة به , وبما أن من أهم أهداف المراجعة الداخلية هو بذل العناية المعقولة فى متابعة نظام الرقابة الداخلية وإختبار مستوى كفاءة وجودة العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية وتقييم كفاءة إستخدام الموارد والأصول من الناحية الإقتصادية .

المحور الرابع : الدراسة الميدانية لأثر المراجعة الداخلية على التنمية المستدامة :

1- أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار مدى صحة النتائج التي توصل إليها الباحث من الدراسة النظرية، وذلك من خلال اختبار فرض البحث التالى:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة فى شركات القطاع العام" 2- أداة جمع البيانات :

تم الاعتماد فى جمع البيانات الأولية لإعداد الدراسة الميدانية على أسلوب الاستقصاء، وذلك من خلال تصميم قائمة الاستقصاء اللازمة لجمع البيانات من مفردات العينة . ولقد تم استخدام المقياس الخماسي (مقياس ليكرت) للإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة وتحويل الآراء الوصفية لعينة الدراسة إلى بيانات رقمية حيث يتم تحديد الأوزان كما يلي:

موافقاً تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
5	4	3	2	1

ولقد تم تصميم القائمة بحيث تحتوي على مجموعتين من الأسئلة على النحو التالى:

- أسئلة ذات نهاية مغلقة: بحيث يقوم المستقصي منه باختيار إجابة واحدة من بين الإجابات الخمسة.

- أسئلة ذات نهاية مفتوحة: وذلك لإعطاء المستقصي منهم مجالاً لأي إضافات يرونها مهمة فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية على التنمية المستدامة فى شركات القطاع العام.

تم عرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول، ومجموعة من مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول، بالإضافة إلي مجموعة من المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول ذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بشرح الهدف من الدراسة والغرض من قائمة الاستقصاء للمستقضي منهم، وطلب من الجميع إبداء آرائهم وملاحظاتهم عن مدي شمول ووضوح القائمة، وكان لملاحظاتهم الأثر الكبير في التوصل للقائمة بصورتها النهائية والتي تم توزيعها فيما بعد علي عينة الدراسة. وتتمثل قائمة الإستقصاء في الأسئلة التالية :

السؤال الأول: أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (X).

السؤال الثاني: عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y).

3- مجتمع وعينة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، فلقد قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة الميدانية في ثلاث فئات ذوي الصلة الوثيقة بموضوع البحث وهي:

أ) أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول، وذلك باعتبارهم الفئة التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالشركة.

ب) مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول، وذلك باعتبارهم من اهم الفئات التي يقع على عاتقها تسجيل العمليات التي تتم بالشركة وإعداد التقارير.

ج) المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول ذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة باعتبارهم من الفئات المنوط بها الاهتمام بالجانب العلمي ومراجعة التقارير التي توضح مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شركات القطاع العام. وعند تطبيق الدراسة، فقد تم اختيار مفردات الدراسة (وحدة المعاينة) بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وذلك للأسباب التالية:

- 1- صعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة نظراً لعامل الوقت والجهد والتكلفة.
- 2- صعوبة الاتصال بوحدة المعاينة، نظراً لاتساع النطاق الجغرافي، وهذه الشركات هي:
 - أ- شركة النصر للبتترول.
 - ب- شركة السويس لتصنيع البترول.
 - ج- شركة الجمعية التعاونية للبتترول.
 - د- شركة مصر للبتترول.
 - هـ- شركة أنابيب البترول.

ولقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة العشوائية من أجل الوفاء بمتطلبات البحث، وقد روعي في هذه العينة أن تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة وأن تنطبق عليها المواصفات المطلوب لأغراض الدراسة. وقد تكونت العينة من (30) من أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول، (50) من مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول، و(100) من المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول ذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة.

4- جمع البيانات:

قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات مجتمع البحث وشرح الهدف من البحث والغرض من قائمة الاستقصاء لهم لضمان جودة ما يتم الحصول عليه من بيانات، وقد كانت نسبة الاستجابة جيدة من قبل مفردات عينة البحث، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (2)

استجابات فئات الدراسة

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	الاستمارات الواردة		الاستمارات المستبعدة		الاستمارات الصحيحة	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول	30	90 %	27	25.9 %	7	74.1 %	20
مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول	50	80 %	40	5 %	2	95 %	38
المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول	100	72 %	72	4.2 %	3	95.8 %	69
الإجمالي	180	77.2 %	139	8.6 %	12	91.4 %	127

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار الخامس والعشرين في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية:

أ- معامل ارتباط ألفا كرونباخ Alpha Cronbachs Coefficient حيث يتم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء، وذلك لتقييم ثبات ومدى اعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة في الدراسة، وارتفاع معامل ألفا يعني عدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.

ب- التحليلات الوصفية :

- المتوسط المرجح: لكل فقرة من فقرات استمارة الاستبيان، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة البحث عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط مرجح.
- الانحراف المعياري: وتم حسابه للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها المرجح، كما أن الانحراف المعياري يوضح تجانس استجابات أفراد عينة البحث.
- تحليل الارتباط: لحساب معامل الارتباط بيرسون والذي يستخدم لتحديد قوة العلاقة بين متغيرين (المتغير المستقل، والمتغير التابع).

ج- **تحليل الانحدار الخطي البسيط:** ويستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، ويتم تقدير معاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares (OLS واختبارات المعنوية الخاصة به (T)، (F) وكذلك بهدف الحصول على معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة الاختلاف للمتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المتغير المستقل وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر، واحد صحيح ($0 < R^2 < 1$ صفر)، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل والعكس صحيح.

6- التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض:

- سوف يقوم الباحث بعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبارات مدى صحة الفرض من خلال العرض التالي:
- تقييم إحصائية (مصادقية) المتغيرات.
 - التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.
 - اختبار فرض الدراسة.
- ويتم تناول ذلك من خلال الآتي:
- (1): تقييم اعتمادية (مصادقية) المتغيرات:

يستخدم معامل ألفا في تقييم مصداقية مجموعة من العبارات التي تقيس متغير معين، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية وعدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل، مما يؤدي إلى إمكانية تعميم النتائج، مع العلم بأن معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا لمتغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها باستخدام مجموعة من المتغيرات الفرعية، ويتبين من الجدول أن قيم معامل ألفا تتراوح بين (0.735، 0.814)، وهو ما يعني مستوى مقبول من اعتمادية (مصادقية) المقاييس وذلك بالنسبة لكافة المتغيرات، حيث تمثل 60% الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، وارتفاع معدلات الاعتمادية يعكس ارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين محتويات كل متغير من المتغيرات السابقة، كما أنه يعني إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات في الواقع العملي.

جدول رقم (3)

تقييم اعتمادية (مصادقية) المتغيرات

معامل الصدق	معامل الثبات	المتغير
0.878	0.772	السؤال الأول: أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (X).
0.902	0.814	السؤال الثاني: عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y).

(2): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتم عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتي يعكسها ما ورد بقائمة الاستقصاء من أسئلة وأهم ما يترتب عنه من نتائج:

1- التحليل الوصفي لمتغير أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (X):

يوضح الجدول رقم (4) عرض الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الأوساط الحسابية المقاسة على مقياس ليكرت الخماسي، وانحرافها المعياري، وترتيب الأهمية النسبية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (X)

المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية				مديري العموم				أعضاء مجلس الإدارة				البيان
الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
8	56.8	0.36	2.84	8	57.2	0.35	2.86	9	58.2	0.48	2.91	1- يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى أداء المراجعة بشكل مستمر مما يتيح المتابعة والرقابة المستمرة (X.1).
1	96.8	0.36	4.84	2	97.2	0.35	4.86	1	96.4	0.38	4.82	2- يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى تقليص فرص الغش وارتكاب الأخطاء داخل المنشآت (X.2).
5	76.2	0.39	3.81	5	76.4	0.40	3.80	5	76.4	0.38	3.82	3- يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى التخلص من السلوك السلبي الصادر من الموظفين تجاه المراجع الداخلي أثناء القيام بمهام عمله (X.3).
4	76.8	0.36	3.84	9	57.2	0.35	2.86	8	74.8	0.44	3.74	4- يساهم تفعيل المراجعة الداخلية في تقديم توكيد للإدارة عن مخاطر الأعمال وكيفية إدارتها (X.4).
9	56.8	0.36	2.84	1	97.6	0.35	4.88	4	78.0	0.29	3.90	5- يساعد تفعيل المراجعة الداخلية إدارة المنشأة في تنفيذ هيكل كفاء للرقابة الداخلية (X.5).
2	96.8	0.36	4.84	7	75.0	0.43	3.75	7	75.8	0.41	3.79	6- القيام بعملية المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية تساعد المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش بصورة أسرع وأسهل من الطرق التقليدية (X.6).

تابع جدول رقم (4)

أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (X)

المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية				مديري العموم				أعضاء مجلس الإدارة				البيان
الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
7	75.0	0.43	3.75	3	78.2	0.28	3.91	6	76.4	0.38	3.82	7- استخدام تقنية البيانات الضخمة Big Data بشكل كامل عند تنفيذ عمليات المراجعة يؤدي إلى إنشاء نظام مراجعة داخلي سليم (X.7).
3	78.0	0.29	3.90	6	76.0	0.40	3.80	3	78.2	0.48	3.91	8- استخدام تقنية سلسلة القيمة Blockchain عند تنفيذ عمليات المراجعة يؤدي إلى إزالة الإجراءات المملة للمراجعة الداخلية وإضافة أبعاد أخرى لها (X.8).
6	75.6	0.42	3.78	4	77.2	0.35	3.86	2	96.4	0.38	4.82	9- استخدام تقنية الحوسبة السحابية Cloud Computing عند تنفيذ عمليات المراجعة يساعد المراجعة الداخلية في إدراك كيفية اكتشاف المخاطر ومعالجتها (X.9).
--	--	0.21	4.12	--	--	0.21	4.13	--	--	0.23	4.12	الإجمالي
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	0.22	4.12	الإجمالي الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن متوسط الحسابي لاتجاهات فئات مجتمع البحث كان (4.12) وبانحراف معياري (0.22)، وبما أن المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي هو (3)، فهذا يعني أن أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (X) كانت ذات أهمية كبيرة حيث إن متوسطها أكبر من (3).

• طبقاً لعينة أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول:

إن مفردات فئة أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول قد أظهرت وجود اهتمام بأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.12) وبانحراف معياري قدره (0.23)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

كانت معظم العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تتص علي (يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى تقليص فرص الغش وارتكاب الأخطاء داخل المنشآت (X.2)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.82) وبانحراف معياري (0.38)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تتص علي (يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى أداء المراجعة بشكل مستمر مما يتيح المتابعة والرقابة المستمرة (X.1)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.91) وبانحراف معياري (0.48) مما يعني موافقتهم، وحيث أن معظم العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل علي موافقة أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول علي أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام.

• طبقاً لعينة مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول:

إن مفردات فئة مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول قد أظهرت وجود اهتمام بأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.13) وبانحراف معياري قدره (0.21)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

كانت معظم العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام من وجهة نظر مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية

العامة للبتروول وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص علي (يساعد تفعيل المراجعة الداخلية إدارة المنشأة في تنفيذ هيكل كفاء للرقابة الداخلية (X.5)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.88) وبانحراف معياري (0.35)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص علي (يساهم تفعيل المراجعة الداخلية في تقديم توكيد للإدارة عن مخاطر الأعمال وكيفية إدارتها (X.4)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.86) وبانحراف معياري (0.35) مما يعني موافقتهم، وحيث أن معظم العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل علي موافقة مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتروول علي أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام.

• طبقاً لعينة المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة

للهيئة المصرية العامة للبتروول:

إن مفردات فئة المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتروول قد أظهرت وجود اهتمام بأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.12) وبانحراف معياري قدره (0.21)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

كانت معظم العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام من وجهة نظر المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتروول وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص علي (يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى تقليص فرص الغش وارتكاب الأخطاء داخل المنشآت (X.2)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.84) وبانحراف معياري (0.36)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص علي (يساعد تفعيل المراجعة الداخلية إدارة المنشأة في تنفيذ هيكل كفاء للرقابة الداخلية (X.5)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.84) وبانحراف معياري (0.36) مما يعني موافقتهم، وحيث أن معظم العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل علي موافقة المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتروول علي أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام.

الترتيب الوارد بالجدول السابق رقم (3) لا يعني عدم أهمية العبارات ذات الترتيب المتأخر لأن معظم تلك العبارات قد حصلت على قيمة أكبر من (3) مما يدل على أهمية ذلك التفعيل بالنسبة

لفئات الدراسة، ويلاحظ أن هناك اتفاق بين فئات الدراسة المختلفة (أعضاء مجلس الإدارة، مديري العموم، والمراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية) في ترتيب أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام وذلك يعني اتفاق وجهة نظر كل فئة في النظر لتلك الأهمية ومدى أهميتها.

2- التحليل الوصفي لمتغير عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y):

يوضح الجدول رقم (5) عرض الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الأوساط الحسابية المقاسة على مقياس ليكرت الخماسي، وانحرافها المعياري، وترتيب الأهمية النسبية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5)
عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y)

المراجعين الداخليين			مديري العموم			أعضاء مجلس الإدارة			البيان			
الترتيب حسب الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
3	97.0	0.36	4.85	5	95.4	0.42	4.77	6	96.0	0.39	4.80	1- قيام الأجهزة الرقابية بالدولة بإلزام الشركات بالإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة تعد من الركائز الأساسية للمسئولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Y.1).
8	95.0	0.43	4.75	3	96.0	0.40	4.80	1	98.0	0.29	4.90	2- الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يؤدي إلى تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة ويحقق العديد من الفوائد للمجتمع والشركات معاً (Y.2).
2	97.4	0.33	4.87	7	95.0	0.43	4.75	8	95.4	0.42	4.77	3- هناك تأثير إيجابي بين حجم لجان المراجعة وحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة (Y.3).
4	96.8	0.36	4.84	2	97.2	0.35	4.86	7	95.8	0.41	4.79	4- عدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية يؤدي إلى عدم مصداقية القوائم المالية في الشركات (Y.4).
5	96.2	0.39	4.81	4	95.6	0.42	4.78	5	96.2	0.37	4.81	5- يعتبر الأمن الاقتصادي للدولة نظام اجتماعي اقتصادي متطور يضمن استدامة الاقتصاد الوطني (Y.5).
1	98.0	0.29	4.90	1	97.6	0.31	4.88	4	96.4	0.36	4.82	6- تفعيل دور المراجعة الداخلية من العوامل الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الاقتصادي للدولة (Y.6).
7	95.4	0.45	4.72	8	75.4	0.42	3.77	9	95.2	0.40	4.76	7- زيادة الوعي لإدارة الشركات بدور المراجعة الداخلية في درء المخاطر البيئية يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة (Y.7).
6	95.6	0.42	4.78	9	94.4	0.39	4.72	2	97.4	0.33	4.87	8- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP بطاقة قياس للأداء الاقتصادي للدولة (Y.8).
9	94.2	0.44	4.71	6	95.2	0.40	4.76	3	97.0	0.35	4.85	9- يمكن قياس تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي GDP (Y.9).
--	--	0.26	4.83	--	--	0.29	4.82	--	--	0.26	4.82	الإجمالي
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	0.27	4.82	الإجمالي الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول السابق رقم (5) أن متوسط الحسابي لاتجاهات فئات مجتمع البحث كان (4.82) وبانحراف معياري (0.27)، وبما أن المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي هو (3)، فهذا يعني أن عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y) كانت ذات أهمية كبيرة حيث إن متوسطها أكبر من (3).

• طبقاً لعينة أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول:

إن مفردات فئة أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول قد أظهرت وجود اهتمام بعوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.82) وبانحراف معياري قدره (0.26)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

كانت كل العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بعوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص علي (الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية يؤدي إلى تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة ويحقق العديد من الفوائد للمجتمع والشركات معاً (Y.2)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.90) وبانحراف معياري (0.29)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص علي (زيادة الوعي لإدارة الشركات بدور المراجعة الداخلية في درء المخاطر البيئية يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة (Y.7)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.86) وبانحراف معياري (0.40)، مما يعني أن كل العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل علي موافقة أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول علي أهمية توافر تلك العوامل.

• طبقاً لعينة مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول:

إن مفردات فئة مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول قد أظهرت وجود اهتمام بعوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.82) وبانحراف معياري قدره (0.29)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

كانت كل العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بعوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجهة نظر مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص علي (تفعيل دور المراجعة الداخلية من العوامل الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الاقتصادي للدولة (Y.6)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.88) وبانحراف معياري (0.31)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص علي (يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP بطاقة قياس للأداء الاقتصادي للدولة (Y.8)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.72) وبانحراف معياري (0.39)، مما يعني أن كل العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل علي موافقة مديري العموم بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول علي أهمية توافر تلك العوامل.

• طبقاً لعينة المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول:

إن مفردات فئة المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول قد أظهرت وجود اهتمام بعوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.83) وبانحراف معياري قدره (0.26)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

كانت كل العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بعوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص علي (تفعيل دور المراجعة الداخلية من العوامل الداخلية التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الاقتصادي للدولة (7.6)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.90) وبانحراف معياري (0.29)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص علي (يمكن قياس تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي GDP (9.9)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.71) وبانحراف معياري (0.44)، مما يعني أن كل العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل علي موافقة المراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية بشركات القطاع العام التابعة للهيئة المصرية العامة للبتترول علي أهمية توافر تلك العوامل.

الترتيب الوارد بالجدول السابق رقم (5) لا يعني عدم أهمية العبارات ذات الترتيب المتأخر لأن كل تلك العبارات قد حصلت علي قيمة أكبر من (3) مما يدل علي أهمية تلك العبارات بالنسبة لفئات الدراسة، ويلاحظ أن هناك اختلاف بين فئات الدراسة المختلفة (أعضاء مجلس الإدارة، مديري العموم، والمراجعين الداخليين بإدارة المراجعة الداخلية) في ترتيب أهمية عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لا يعني اختلافهم في الموافقة علي توافر تلك العوامل ولكن ذلك يرجع الي اختلاف وجهة نظر كل فئة في النظر لتلك العوامل ومدى أهمية توافر كل عامل من تلك العوامل.

(3): اختبار فرض الدراسة:

1- إختبار الفرض :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة في شركات القطاع العام"

ولإثبات صحة أو عدم صحة هذا الفرض يقوم الباحث بالاختبارات التالية كما يلي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار لفرض البحث

النسبة غير المفسرة %	معامل التحديد R^2	القرار عند $\alpha = 0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مصادر الاختلاف
39.1 %	60.9 %	معنوي	0.000	198.455	1	الانحدار
					125	الدواقي

من خلال الجدول رقم (6) يتضح ما يلي:

1- أن قيمة معامل التحديد تساوي 60.9 %، وهذا يعني أن تفعيل دور المراجع الداخلي يفسر الحد من المشاكل الاجتماعية التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة في شركات القطاع العام بنسبة 60.9 %، أما بالنسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

2- كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، مما يعني إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع.

ومما سبق يتضح عدم صحة فرض العدم وهو:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة في شركات القطاع العام "

وقبول الفرض البديل وهو:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة في شركات القطاع العام "

النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة :

(1) نتائج الدراسة النظرية :

- 1- المراجعة الداخلية هي المسؤولة عن تقديم تأكيدات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر ومتابعة عمليات الرقابة عليها .
- 2- إستخدام أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية فى مجال المراجعة الداخلية يمكن المراجع من التخطيط بدقة للعملية كما يوسع إمكانية الرقابة مما يساعده على إكتشاف الأخطاء فى حينها .
- 3- الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية تجاة المجتمع وتجاه العاملين يؤثر على تقويم الأداء المالى بالشركات العامة .
- 4- يمكن قياس التنمية المستدامة من خلال تحليل الناتج المحلى الإجمالى .
- 5- توجد علاقة بين دور المراجعة الداخلية فى شركات القطاع وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى القومى .

(2) نتائج الدراسة الميدانية :

- 1- يوجد أثر للمشاكل الاجتماعية والمسؤولية الناتجة عنها على الأداء المالى فى شركات القطاع العام، وقد أظهرت الدراسة الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاكل الاجتماعية والمسؤولية الناتجة عنها وبين الأداء المالى فى شركات القطاع العام.
- 2- أوضحت الدراسة الميدانية أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية فى الإرتقاء بالمسؤولية الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة فى شركات القطاع العام، من خلال إختبار الفرض الذى تم رفضه وقبول الفرض البديل الذى ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة فى شركات القطاع العام " .
- 3- أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الأداء المالى والتنمية المستدامة فى شركات القطاع العام.
- 4- أظهرت الدراسة وجود علاقة إرتباط قوية بين دور المراجعة الداخلية والحد من المشاكل الإجتماعية التى تعوق تحقيق التنمية المستدامة فى شركات القطاع العام.

ثانياً : التوصيات :

- 1- ضرورة تطوير مدخل المراجعة الداخلية التقليدى والإعتماد على المخاطر .
- 2- يجب الإرتقاء المستمر بأقسام الرقابة الداخلية لضمان فاعلية تحقيق الأهداف المنشوده منها .
- 3- ضرورة إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى وظيفة المراجع الداخلى فتقنية المراجعة بمساعدة الحاسب الآلى يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى أعمال المراجعة الداخلية للمنشآت .

4- يجب أن تقوم هيئات القطاع العام بمتابعة الشركات في تلافى ما تبديها الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من ملاحظات أسوة بمتابعتها لملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات وذلك للتأكد من مدى إلتزام الشركات بتحقيق الأغراض المستهدفة من الخطة العامة للدولة (الأغراض المقرره لها) .

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

(أ) الدوريات العلمية :

- 1- أحمد، مزمل عوض طه؛ آدم، صالح حامد محمد على، (2016). مستوى قدرة آليات المراجعة فى فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية: دراسة ميدانية، *مجلة الدراسات العليا*، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 5(20)، 20-35.
- 2- أميرهم، جيهان عادل، (2019). *تقييم أثر التزام المراجع الداخلى بمدخل المراجعة المستمرة على جودة المراجعة الداخلية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 4-10.
- 3- أيوب، بان هانى؛ وناس، خلود عاصم؛ وعبد الواحد، بشرى حكمت، (2011). دور قائمة القيمة المضافة فى تقويم أداء الشركة، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد السادس والعشرون - العراق، (26)، 328-339.
- 4- البارودى، على سيد حسين عبد الرحمن، (2017). *مدخل مقترح للمراجعة الداخلية لأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 31-32.
- 5- الجنبرى، محمد كياس عادل، (2020). تقنية سلسلة الكتل وانعكاساتها على مهنة التدقيق الداخلى، *مجلة التدقيق الداخلى*، ليبيا، (11)، 25-30.
- 6- الحاج، وفاء عمر التوم، (2017). الإفصاح المحاسبى عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت: دراسة تحليلية تطبيقية - دراسة ميدانية لشركات البترول فى السودان، *مجلة الدراسات العليا*، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 8(29)، 1-15.
- 7- الشيخ، بوسماحة، (2015). أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون بتيارت، الجزائر، (9)، 279-303.
- 8- الضو، تبيان الفاضل محمد نور، (2018). مفهوم المراجعة الداخلية وتطورها، *مجلة العطاء المحاسبى*، (1)، 1-4.
- 9- العامرى، سعود جايد مشكور؛ العذارى، محمد عامر راهى، (2016). *أثر المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالى للشركات الصناعية: دراسة تطبيقية*، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق، 1-5.
- 10- بن عزوز، إيمان؛ بن ساسى، إلياس، (2015). أثر المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالى للمؤسسات: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009-2013، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر، 4(7)، 99-114.
- 11- حمودة، خالد أحمد محمد؛ حسن، فاطمة شادى هدية؛ وحمودة، زهرة عبد السلام محمد، (2018). دور

- المراجع الداخلى فى تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية داخل مؤسسات التعليم العالى التقنى والفنى، *مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*، ليبيا، (5)، 87-95.
- 12- دشين، أروى عبد القادر الجبلى، (2017). *طبيعة الصعوبات التي تواجه وحدات عمل المراجعة الداخلية وأثرها على أداء المراجعين الداخليين: دراسة حالة الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بولاية الجزيرة، السودان*، 1-9.
- 13- سمره، ياسر محمد عبد العزيز؛ القرنشاوى، السيد عبد النبى؛ ورجب، سحر مسعد مختار، (2022). أثر تكنولوجيا الحوسبة السحابية على دور المراجعة الداخلية فى إدارة المخاطر المؤسسية: دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، (1)3، 501-520.
- 14- عبد النور، بن داود محمد، (2015). *دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشركات: دراسة على عينة من شركات فى ولاية ورقلة*، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدى مرباح - ورقلة، الجزائر، 19-23.
- 15- على، تتانى، (2017). *دور المراجعة الداخلية فى تفعيل الرقابة الداخلية: دراسة حالة مديرية سونغاز، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر*، 106-110.
- 16- عيد، عادل عزت محمد، (2019). *المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة أم القرى، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية*، (2)11، 1-6.
- 17- محمد، محاسن الصادق، (2017). *التنمية المستدامة: أبعادها ومكوناتها وأنماطها، مجلة المال والإقتصاد*، بنك فيصل الإسلامى السودانى، السودان، (81)، 1-5.
- 18- مرداسى، أحمد رشاد، (2016). *دور الهندسة المالية فى تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجى الأغواط، الجزائر*، (46)، 1-7.
- 19- مرقص، أكرم سامى، (2018). *الإستراتيجيات المحاسبية الرائدة لدرء المخاطر البنينة كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة "منظور تقييمى لرؤية مصر 2030 بين عبقرية الفكرة ومخاطر التطبيق"*، *دراسة ميدانية، كلية التجارة، جامعة السادات، مصر*، 53-61.
- 20- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، (2013). *أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجود الأرباح كمدخل لتحسين الملائمة والإعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية: دراسة نظرية تطبيقية*، كلية المجتمع، جامعة سلمان بن عبد العزيز، السعودية، 35-39.
- 21- نور الدين، أحمد قايد؛ علوان، محمد لمين، (2015). *أثر إستخدام أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على التدقيق الداخلى، مجلة الباحث الإقتصادى، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر*، (3)3، 119-120.

22- وريث، الصيد أنبيه؛ التوقيري، خالد عبد العزيز، (2022). *العلاقة بين المراجعة الداخلية والأداء البيئي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة الإتحاد العربي للمقاولات*, ليبيا، 221-222.
(ب) أخرى :

1- الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي - أهداف التنمية المستدامة، 2016،
<https://academicimpact.un.org/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9>.

2- البنك التجاري الدولي CIB، (2020). *ما هو الناتج المحلي الإجمالي وما فائدته*،
<https://www.cibeg.com/arabic/Pages/blog.aspx/?article=What%20Is%20GDP%20and%20What%20Is%20It%20Good%20For>.

3- الهيئة العامة لسوء المال، (2008). *معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة المصري رقم (610)*،
https://asa.gov.eg/Page.aspx?id=5_274.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

a) Periodicals:

- 1- Aliev, M. (2018). *The Role of The Business in The Provision of Sustainable Socio – Economic Development*, Azerbaijan Stat University of Economy – Azerbaijan, 5-9.
- 2- Amaechi, P., Chinedu, F. (2017). An Empirical Examination of Challenges Faced by Internal Auditors in Public Sector Audit in South–Eastern Nigeria, *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 3(2), 16-20.
- 3- Hassan, Kh., Abdullah, A. (2015). Effect of oil revenue and the Sudan economy : econometric model for services sector GDP, *Journal of Social and Behavioral Sciences*, sudan , (172), 5-15.
- 4- Moldovan, O., Macarie, F. (2018). *Evaluating Romanian Internal Public Auditing Using the IA-CM: Current State and Potential Developments*, 280-285.
- 5- Petraşcu, D., Tieanu, A. (2014). The Role of Internal Audit in Fraud Prevention and Detection, *Journal of Economics and Finance*, (16), 34-38.
- 6- Radu, C. V. (2018). Internal Auditing & Risk Management ,The Internal Audit Contribution to knowing and Improving Risk Management of Economic Organizations, *Journal of Athenaeum” University & Centre of Excellence in Financial Management and Internal Audit*, Athenaeum University, 3(51), 50-53.
- 7- Wang, W., Xue, J., Du, C. (2016). The data of GDP and exchange rate used in Q4 the Balassa – Samuelson hypothesis ,*Journal of Data in Brief*, 25-30.
- 8- Wang, Z. (2020). Using Big Data Technology to Analyze the Development Direction of Internal Audit, Yunnan Technology and Business University, *Journal of Physics*, China, 2-9.

9- Xie, P. (2021). Advantages of Computer Aided Audit Technology in Enterprise Internal Audit ,*Journal of Physics* ,Zhanjiang Science and Technology college, Zhanjiang,Guangdong ,China, 10-14.

b) Others:

1- IIA, *International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing*, 2016, <https://www.theiia.org/en/standards>.

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة الإستقصاء



جامعة السويس

كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

الدراسات العليا

الأستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد ,, ,

يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية كجزء من البحث المقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة وعنوانه " دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة بشركات القطاع العام " ويهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين دور المراجع الداخلي والأداء المالي وقياس أثر تفعيل هذا الدور على تحقيق التنمية المستدامة في شركات القطاع العام , ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم قائمة إستقصاء موجهة لسيادتكم بهدف المساهمة في نمو الحقل البحثي المحاسبي .

ولذا فإن الباحث يرجو من سيادتكم التكرم بالتعاون معه من خلال الرد على الأسئلة الواردة بهذه القائمة بموضوعية , وذلك حتى يتسنى للباحث إستكمال رسالة الماجستير الخاصة به , حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم والركائز الأساسية لنجاح هذا البحث وإثراء البحث العلمي وربطه بالواقع العلمي , كما يود الباحث أن يؤكد لسيادتكم أن إجاباتكم على الأسئلة الواردة في هذه القائمة سوف يتم تحليلها في سرية مطلقة , ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط , حيث تمثل إجاباتكم على هذه القائمة الجانب العملي لهذه الرسالة , كما يسعدني أن أرسل نسخة من نتائج البحث إلى سيادتكم في حالة رغبتكم في ذلك .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام والتقدير

الباحث

نبذه مختصرة عن دور المراجعة الداخلية وكذلك التنمية المستدامة فى شركات القطاع العام

تعتبر المراجعة من العلوم الإجتماعية التى تتأثر بالتغيرات المحيطة بالمجتمع , سواء كانت فكرية أو ثقافية أو إجتماعية أو سياسية أو تقنية أو عالمية , وهذه التغيرات تؤثر بشكل ملحوظ على منهجية المراجعة وأسسها ومعاييرها وأساليبها وإجراءاتها .

وتعرف المراجعة الداخلية بأنها وظيفة مستقلة ونشاط إستشارى تهدف إلى خدمة الإدارة عن طريق جمع أكبر قدر من أدلة الأثبات , للتحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المحاسبية المقيدة فى الدفاتر والسجلات والقوائم المالية وذلك لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها , وبذلك فإن للمراجعة الداخلية دور هام فى العمل على الحد من إرتكاب الأخطاء والغش ورفع كفاءة العديد من المنشآت العامة ومنها شركات القطاع العام .

ويمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تلبية إحتياجات الجيل الحالى دون المساس بإحتياجات الأجيال القادمة فهى مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل التى تتضمن إدماج الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان فى الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها فهى ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجنى ثمارها الجيل الحاضر كما تجنى ثمارها الأجيال القادمة فى المستقبل .

ومن هنا يمكن القول أن للمراجعة الداخلية دور هام فى الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصدقية خدمة لأصحاب المصالح من مساهمين وأصحاب السندات والبنوك والمقرضين من خلال منظومة من أداء الإدارات واللجان والمجالس التى تقوم بوضع أسس الأداء الإدارى والفنى والمهنى لأعمال المراجعة فالمراجعة الداخلية هى الركيزة الأساسية للرقابة الداخلية ، وهى وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة حيث يتم مراجعة العمليات والمستندات بمعرفة المراجع الداخلى أو موظفى تلك الإدارات .

القسم الأول : بيانات خاصة بالمستقصى منه :

جهة العمل : المؤهل العلمي :

المسمى الوظيفي : سنوات الخبرة :

القسم الثاني :

السؤال الأول : تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة ونشاط إستشاري تهدف إلى خدمة الإدارة عن طريق جمع أكبر قدر من أدلة الأثبات , حيث فرضت التطورات السريعة في أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على منهجية المراجع الداخلي تحديات هامة , كما أن لتفعيل دورها أهمية في شركات القطاع العام ؛ من فضلك وضح مدى موافقتك على العناصر التالية :

درجة الموافقة					البيان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					1. يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى أداء المراجعة بشكل مستمر مما يتيح المتابعة والرقابة المستمرة .
					2. يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى تقليص فرص الغش وإرتكاب الأخطاء داخل المنشآت .
					3. يؤدي تفعيل المراجعة الداخلية إلى التخلص من السلوك السلبي الصادر من الموظفين تجاه المراجع الداخلي أثناء القيام بمهام عمله .
					4. يساهم تفعيل المراجعة الداخلية في تقديم توكيد للإدارة عن مخاطر الأعمال وكيفية إدارتها .
					5. يساعد تفعيل المراجعة الداخلية إدارة المنشأة في تنفيذ هيكل كفي للرقابة الداخلية .
					6. القيام بعملية المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية تساعد المراجع على إكشافي الأخطاء والغش بصورة أسرع وأسهل من الطرق التقليدية .
					7. إستخدام تقنية البيانات الضخمة Big Data بشكل كامل عند تنفيذ عمليات المراجعة يؤدي إلى إنشاء نظام مراجعة داخلي سليم .
					8. إستخدام تقنية سلسلة القيمة Blockchain عند تنفيذ عمليات المراجعة يؤدي إلى إزالة الإجراءات المملة

					للمراجعة الداخلية وإضافة أبعاد أخرى لها .
					9. استخدام تقنية الحوسبة السحابية Cloud Computing عند تنفيذ عمليات المراجعة يساعد المراجعة الداخلية في إدراك كيفية إكتشاف المخاطر ومعالجتها .
					إذا كنت ترى آليات أخرى لتفعيل دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام برجاء ذكرها

السؤال الثاني : تعتبر التنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط بإستمرارية الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع فهي تمثل تلبية إحتياجات الجيل الحالى دون المساس بإحتياجات الأجيال القادمة , فهناك آليات لتحقيق التنمية المستدامة فى شركات القطاع العام ؛ من فضلك وضح مدى موافقتك على العناصر التالية :

درجة الموافقة					البيانات
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					1. قيام الأجهزة الرقابية بالدولة بإلزام الشركات بالإفصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة تعد من الركائز الأساسية للمسئولية الإجتماعية والبيئية والإقتصادية .
					2. الإهتمام بالمسئولية الإجتماعية يؤدي إلى تحويل الشركات إلى شركاء فى التنمية المستدامة ويحقق العديد من الفوائد للمجتمع والشركات معاً .
					3. هناك تأثير إيجابى بين حجم لجان المراجعة وحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة .
					4. عدم إظهار تقارير التنمية المستدامة فى القوائم المالية يؤدي إلى عدم مصداقية القوائم المالية فى الشركات .
					5. يعتبر الأمن الإقتصادى للدولة نظام إجتماعى إقتصادى متطور يضمن إستدامة الإقتصاد الوطنى .
					6. تفعيل دور المراجعة الداخلية من العوامل الداخلية التى تؤثر بشكل كبير على الأمن الإقتصادى للدولة .

					7. زيادة الوعي لإدارة الشركات بدور المراجعة الداخلية في درء المخاطر البيئية يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة .
					8. يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP بطاقة قياس للأداء الإقتصادي للدولة .
					9. يمكن قياس تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي GDP .
					إذا كنت ترى آليات أخرى لتحقيق التنمية المستدامة في شركات القطاع العام برجاء ذكرها

إنتهت الإستبانة

شكراً لحسن تعاونكم

ملحق رقم (2) مخرجات التحليل الإحصائي

تحليل الاعتمادية (ألفا):

المحور الأول: أهمية تفعيل دور المراجع الداخلي في شركات القطاع العام (X)

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 127.0

N of Items = 9

Alpha = .772

Alpha = .735

المحور الثاني: عوامل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Y)

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 127.0

N of Items = 9

Alpha = .814

التحليل الوصفي الإجمالي:

Descriptive

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X	127	3.40	4.40	4.1285	.22107
Y	127	4.00	5.00	4.8286	.27305
Valid N (listwise)	127				

التحليل الوصفي المقارن:

Descriptives

z = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X	20	3.40	4.40	4.1242	.23024
X.1	20	2.00	5.00	2.9194	.48917
X.2	20	4.00	5.00	4.8226	.38514
X.3	20	3.00	4.00	3.8226	.38514
X.4	20	3.00	4.00	3.7419	.44114
X.5	20	3.00	4.00	3.9032	.29806
X.6	20	3.00	4.00	3.7903	.41040
X.7	20	3.00	4.00	3.8226	.38514
X.8	20	2.00	5.00	3.9194	.48917
X.9	20	4.00	5.00	4.8226	.38514
Valid N (listwise)	20				

a. Z = 1.00

z = 2.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X	38	3.40	4.30	4.1389	.21150
X.1	38	2.00	3.00	2.8611	.35074
X.2	38	4.00	5.00	4.8611	.35074
X.3	38	3.00	4.00	3.8056	.40139
X.4	38	2.00	3.00	2.8611	.35074
X.5	38	4.00	5.00	4.8811	.35074
X.6	38	3.00	4.00	3.7500	.43916
X.7	38	3.00	4.00	3.9167	.28031
X.8	38	3.00	4.00	3.8056	.40139
X.9	38	3.00	4.00	3.8611	.35074
Valid N (listwise)	38				

a. Z = 2.00

z = 3.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X	69	3.40	4.30	4.1250	.21997
X.1	69	2.00	3.00	2.8437	.36890
X.2	69	4.00	5.00	4.8437	.36890
X.3	69	3.00	4.00	3.8125	.39656
X.4	69	3.00	4.00	3.8437	.36890
X.5	69	2.00	3.00	2.8437	.36890
X.6	69	4.00	5.00	4.8437	.36890
X.7	69	3.00	4.00	3.7500	.43994
X.8	69	3.00	4.00	3.9062	.29614
X.9	69	3.00	4.00	3.7812	.42001
Valid N (listwise)	69				

a. Z = 3.00

Descriptives

z = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y	20	4.00	5.00	4.8284	.26833
Y.1	20	4.00	5.00	4.8065	.39830
Y.2	20	4.00	5.00	4.9032	.29806
Y.3	20	4.00	5.00	4.7742	.42153
Y.4	20	4.00	5.00	4.7903	.41040
Y.5	20	4.00	5.00	4.8126	.37514
Y.6	20	4.00	5.00	4.8242	.36153
Y.7	20	4.00	5.00	4.7603	.40040
Y.8	20	4.00	5.00	4.8710	.33797
Y.9	20	4.00	5.00	4.8548	.35514
Valid N (listwise)	20				

a. Z = 1.00

z = 2.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y	38	4.00	5.00	4.8244	.29275
Y.1	38	4.00	5.00	4.7778	.42164
Y.2	38	4.00	5.00	4.8056	.40139
Y.3	38	4.00	5.00	4.7500	.43916
Y.4	38	4.00	5.00	4.8611	.35074
Y.5	38	4.00	5.00	4.7856	.42139
Y.6	38	4.00	5.00	4.8889	.31873
Y.7	38	4.00	5.00	3.7778	.42164
Y.8	38	4.00	5.00	4.7278	.39164
Y.9	38	4.00	5.00	4.7678	.40164
Valid N (listwise)	38				

a. Z = 2.00

$z = 3.00$

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y	69	4.00	5.00	4.8338	.26788
Y.1	69	4.00	5.00	4.8525	.36656
Y.2	69	4.00	5.00	4.7500	.43994
Y.3	69	4.00	5.00	4.8750	.33601
Y.4	69	4.00	5.00	4.8437	.36890
Y.5	69	4.00	5.00	4.8125	.39656
Y.6	69	4.00	5.00	4.9062	.29614
Y.7	69	4.00	5.00	4.7212	.45001
Y.8	69	4.00	5.00	4.7813	.42001
Y.9	69	4.00	5.00	4.7100	.44994
Valid N (listwise)	69				

a. Z = 3.00

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.780 ^a	.608	.605	.17771

a. Predictors: (Constant), X

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.267	1	6.267	198.455	.000 ^a
	Residual	4.042	125	.032		
	Total	10.310	126			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.287	.319		.902	.369
	X	.933	.066	.780	14.087	.000

a. Dependent Variable: Y